امدادات عسكرية ومدنية . كذلك اعتقل اصحاب الشركات والمصانع صاحبة العلاقة . وكان من بين ابرز المعتقلين العسكريين الرائد مئير بن ــ اهرون، الضابط في قسم المشتريات في سلاح الجو ، والرائد (احتياط) يوئيل ميرون ، موظف كبير في وزارة الدفاع ، والعميد ثاني (احتياط) حاييم يارون رئيس قسم المعدات في سلاح الجو سابقا، ومردخاي هرئيل ، عضو بعثة وزارة الدفاع في الولايات المتحدة سابقا ، ويتسحاق روبين العامل في قسم النقل في وزارة الدفاع ، ويسرائيل روزنتسايغ من سلاح الجو (معاريف ، ٧٥/٤/٢٧ وهآرتس ، ٧٥/٤/٢٣) . أما ابرز المعتقلين المدنيين فهم امنون افني صاحب شركة الهندسة الهيدرولية في كريات غات ، الذي استغل علاقاته الشخصية بموظفي وزارة الدفاع وبعض ضباط الجيش وقدم لهم رشوات للحصول على طلبات من الجيش تقدر بملايين الليرات . كذلك اعتقل يوسف مهيرشاك ، صاحب مصنع « هتخوف » في حيفا ، الذي ينتج صهاريج وقود لحساب قسم المعدات في سلاح الجو ، بناء على طلب وزارة الدفاع ، وذلك بتهمة رشوة بعض العاملين في الوزارة والجيش ، مقابل الحصول على مناقصات بملايين الليرات . واعتقل ايضا يوحنان رافياح ، وهو مستشار اقتصادي يمثل مصنع مهيرشاك في وزارة الدفاع (هآرتس ، ٧٥/٤/١٧) . كذلك اعتقل فيما بعد المدعو غوستاف ستيل وهو مهندس في وزارة المواصلات ، وداغيد رابتز صاحب مصنع « رادا » في حيفا (معاريف ، ٧٥/٤/٢٧) . وذكر مفوض الشرطة موريس كلمارو ان وزارات التجارة والصناعة والمواصلات والخارجية ، بالاضافة الى مكاتب الاستثمارات ومسؤولين في سلاح الجو ، متورطين في قضايا الفساد في وزارة الدفاع . وأعلن ايضا ان الشرطة تحقق في موضوع امني آخر ، وصفه بأنه سري (هآرتس ، ٧٥/٤/٢٤) .

تعتبر قضايا الفساد التي اكتشفت مؤخرا في جهاز الامن الاسرائيلي ، استمرارا لتلك القضايا التي اكتشفت خلال السنة الاخيرة على نطاق واسع ، سواء في المؤسسات الحكومية او العامة، واهمها قضايا الاختلاس والرشوة وسوء الائتمان في كل من بنك اسرائيل ــ بريطانيا ، « والشركة لاسرائيل » ، وشركة البناء الحكومية سوليل بونيه، وشركة المياه مكوروت . ويبدو ان هذه القضايا ليست جديدة على المجتمع الاسرائيلي ، اذ لا زلنا نذكر قضايا الاختلاس والسرقة في شركة النفط الاسرائيلية « نتيفي نفط » وشركة المقاولات « غيرد » وشركة السيارات « اوتوكارز » ، التي اكتشفت جميعا في عهد الحكومة السابقة . غير ان الجديد في قضايا الفساد الراهنة هو كثافتها ، التي تجاوزت ما يمكن اعتباره « حالات شاذة » على حد قول رئيس حكومة اسرائيل يتسحاق رابين (هآرتس ، ٧٥/٤/٢٤) ، ثم وصولها الى جهاز الامن الاسرائيلي ، « فأمام اعيننا ذبحت البقرة المقدسة ، التي تربت على الدلال خلال الـ ٢٧ سنة الاخيرة ــ انها جهاز الامن ، الذي استثمرت به اكثر الاموال والامكانات . والان اتضح ان الحليب الذي تمنحه هذه البقرة المقدسة فاسد قليلا ، ربما لعدم توفر رقابة كافية عليها » (اريه افنيري ــ يديعوت احرونوت ، ٧٥/٥/٤). ويبدو ان قضايا الفساد هذه ليست جديدة في جهاز الامن الاسرائيلي ، بل هي وليدة سلسلة من الاخطاء حدثت في الماضي . ويعتقد مراقب الدولة ، دكتور ي. نفنتسائيل (من مقابلة معه في دافار ، ٧٥/٥/٢) انه « اذا كان هناك شعور بأن كل شيء على ما يرام في الجيش ، فان هذا الشعور ليس له تغطية . لقد اشارت رقابة الدولة في الماضي والحاضر الى اخطاء في جهاز الامن ... لا اعتقد ان قيادة جهاز الامن نفسها اعتقدت ان كل شيء حسن عندها . حدثت تحقيقات ومحاكمات عسكرية واستنتاجات رقابة داخلية ، تشهد كلها امام القيادة ، ان الامور لم تكن صالحة ... »

تقرير مراقب الدولة ــ وثيقة حول انتشار الفساد

اعقب اكتشاف قضايا الفساد في جهاز الامن ، نشر تقرير مراقب الدولة الخامس والعشرين للسنة المالية ١٩٧٣ / ٧٤ ، الذي جاء بمثابة وثيقة هامة تدل على انتشار الفساد والعيوب في الادارة الاسرائيلية ، خاصة في الوزارات والمؤسسات الاقتصادية والامنية . ويصدر تقرير مراقب الدولة سنويا على شكل مجلد ضخم يضم ، عادة ، مئات الصفحات التي تحتوي على استنتاجات وتعليقات جهاز رقابة الدولة على سير العمل في الوزارات والمؤسسات الاسرائيلية الرسمية المختلفة ومستوى ادارتها . وأثار التقرير الاخير عاصفة شديدة بين